

الغاية من تحليل محضر التحريات

الرأي أن دراسة محضر التحريات بتحليل عناصره وبمعنى آخر تحليله إلى عناصره ومقوماته الموضوعية والشكلية على هذا النحو يسهل مهمة الحكم على محضر التحريات كعمل قانوني ، وهل استوفى عناصره القانونية التي تجيز أن يترتب عليه آثاره القانونية أم لا والأمر حينئذ لا يخرج عن احتمالين .

الاحتمال الأول :- أن تتوافر لمحضر التحريات كافة عناصره الموضوعية

والشكلية فتكون دليلاً على نزاهة القائم بالتحريات وتوحيه

الصدق فيكون محضر التحريات محاكاة للواقع.

الاحتمال الثاني :- ألا تتوافر لمحضر التحريات هذه العناصر الموضوعية

والشكلية أو بعضها فيكون حينئذ دليلاً على عدم جدية

القائم بالتحري و انتفاء صدقه وبالتالي أساساً للقضاء ببطلانه.

وإذا كان المبدأ الذي يحكم التحريات ويسودها هو سلطان جهة التحقيق في اعتمادها أو عدم اعتمادها ، ومن بعد سلطان محكمة الموضوع في تقدير توافر مبرراتها ، فإن جوهر ذلك بلا أدنى شك هو الثبوت من توافر عناصر محضر التحريات (الموضوعية والشكلية) وإلا صار الأمر سلطة دون ضوابط وحدود ، الأمر الذي يتنافى مع نصوص القانون وقواعد العدل والمنطق.

والتساؤل ٠٠٠ ما هي العناصر الموضوعية لمحضر التحريات كمدخل للثبوت من صحة ودقة وصدق

ما ورد به ٥٠٠٠

في الصفحات اللاحقة نتعرض تفصيلاً لعناصر محضر التحريات علي نحو يمكن المحامي " ونعني دفاع المتهم " الحكم علي محضر التحريات من حيث مدي صحته أو بطلانه .

الفصل الأول : العناصر الموضوعية لمحضر التحريات.

الفصل الثاني : العناصر الشكلية أو الإجرائية لمحضر التحريات .